Distribution: Restricted EB 2003/80/R. 4 19 November 2003
Original: English البند 4 من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

الحضور الميداني للصندوق والقدرات القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا- المقدمة 1

ثانيا - المبادئ التوجيهية والمعايير 2

ألف - المبادئ التوجيهية والمعايير المستخدمة في اختيار البلدان/الأقاليم (الأقاليم الفرعية) للاستفادة من المبادرات التجريبية للحضور الميداني 4

باء - المبادئ التوجيهية والمعايير المستخدمة في اختيار وسائل الحضور الميداني 6

جيم - الخلاصة 9

ثالثا - برنامج التنفيذ المقترح 10

ألف - العملية والخطة الزمنية 10

باء - مواصفات التصميم 11

جيم - تنسيق وإدارة البرنامج التجريبي للحضور الميداني 13

رابعا - التوصية 13

الذيـــول **APPENDIXES**

الصفحة

1 **I. ELEMENTS OF FIELD PRESENCE INITIATIVES**

الأول - عناصر مبادرات الحضور الميداني

2 **II. EVALUATION INDICATORS**

الثاني - مؤشرات التقييم

أولا – مقدمة

1 – بحث المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين في سبتمبر/أيلول 2003 الوثيقة EB 2003/79/R.3 وعنوانها "الحضور الميداني للصندوق والقدرات القطرية"، وأوصى بما يلي:

"يوصي المجلس التنفيذي باستعراض الوثيقة الحالية وتفويض الصندوق، مدعوما بمجموعة العمل التابعة للمجلس التنفيذي الخاصة بالحضور الميداني بصلاحية:

(أ) تطوير مبادئ توجيهية ومعايير واضحة لاختيار البلدان والأدوات لتعزيز الحضور والقدرات القطرية بموجب برنامج تجريبي مدته ثلاث سنوات، ورفع هذه المبادئ والمعايير إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003 لاستعراضها.

(ب) وعلى أساس هذه المبادئ التوجيهية والمعايير، رفع برنامج للتنفيذ إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003 للموافقة عليه، ويغطي هذا البرنامج الأنماط المختلفة للأدوات بما في ذلك ممثل إقليمي (شبه إقليمي) واحد على الأقل. وأما حدود الميزانية الإجمالية للبرنامج التجريبي الذي ينطوي على 15 مبادرة كحد أعلى فيجب ألا تتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

(ج) سيكون كل مقترح تجريبي مقيد زمنيا (بحدود 3 سنوات وهي عمر البرنامج)، وسينطوي على تكاليف دقيقة (مباشرة وغير مباشرة) لمدته الزمنية. كذلك فسينطوي على أهداف محددة واختصاصات لنطاق العمل، وتوصيف للوظائف وللسير الذاتية لموظفيه المقترحين. وسيقدم توصيف لهذه المبادرات إلى المجلس التنفيذي للعلم والإطلاع.

(د) وستأخذ المقترحات بعين الاعتبار النتائج الأولية لتقييم إجراءات الإشراف على مستوى الصندوق، والتزامات الصندوق ضمن إطار إعلان روما المعني بالتنسيق، وبطبيعة الحال، وعندما يحين الوقت لذلك، نتائج الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة.

(ه) وستتضمن هذه المقترحات الإفرادية أيضا معايير للتقييم، وسيقوم مكتب التقييم المستقل في الصندوق بتقييم كل هذه المقترحات التجريبية على خلفية هذه المعايير خلال السنة الثالثة من تنفيذ البرنامج.

(و) في نهاية السنة الثالثة، ومع الأخذ بعين الاعتبار التقييم الذي سيجريه مكتب التقييم، سيقرر المجلس التنفيذي فيما لو كان سيستمر أو يوسع أو ينهي أو يعدل برنامج الحضور الميداني."

2 – وكان هذا القرار هو الخطوة الأولى في عملية طويلة من التدبر والنقاش حول مسألة ما إذا كان يتعين على الصندوق أن يعزز حضوره الميداني وكيف يتحقق ذلك. وعلى خلاف معظم وكالات التنمية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية لم يكن للصندوق يوما أي تمثيل رسمي لدى البلدان المقترضة. وتقام الصلات بين هذه البلدان ومقر الصندوق من خلال بعثات الموظفين والخبراء الاستشاريين والمؤسسات المتعاونة ثم، في السنوات الأخيرة، من خلال

ما يسمى، "وسائل الحضور الميداني البديل"[1]. وطرحت أثناء المشاورات الخاصة بالتجديدين الخامس والسادس لموارد الصندوق تساؤلات بشأن عدم وجود حضور ميداني دائم للصندوق، وأصدر المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين في ديسمبر/كانون الأول 2002 تعليمات إلى الصندوق بالمضي قدما في إجراء تحليل قطري سريع عن 15 بلدا تنفذ فيها أنشطة ذات صلة في الأقاليم المختلفة[2]. وجاءت نتائج الدراسات الحالية الخمس عشرة[3] مؤيدة للنتائج التي سبق التوصل إليها من أنه بينما تسمح وسائل الحضور الميداني البديل للصندوق أن ييسر تنفيذ المشروعات فإنها لا تصلح بشكل عام لاتخاذ إجراءات حافزة تتعلق بحوار السياسات وبناء الشراكات. وحددت دراسات الحالة بوضوح الحاجة إلى وجود اتصال أوثق وأكثر استدامة للصندوق على مستوى الحكومات والشركاء القطريين الآخرين (بما في ذلك الجهات المانحة) فيما يتعلق باتخاذ هذه الإجراءات.

3 – تقوم توصية المجلس المذكورة أعلاه (الفقرة 1) على أساس نتائج ما سبق من دراسات وطرح أفكار ومناقشات وعلى النتائج والخلاصات التي توصل إليها الفريق الذي قام بدراسات الحالات الخمس عشرة. واستجابة لهذه التوصية، فإن القسم الثاني من الوثيقة الحالية يحدد ويناقش المعايير التي تطبق على اختيار البلدان/الأقاليم (الأقاليم الفرعية) والوسائل التي ستدرج في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني البالغ مدته ثلاث سنوات. ويبين الجزء الثالث خطوط برنامج التنفيذ.

ثانيا – المبادئ التوجيهية والمعايير

4 – **غايات وأهداف تعزيز الحضور الميداني للصندوق.** تتمثل رؤية الصندوق في "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر". وأي إجراء يتخذه الصندوق ينبغي أن يسهم في تحقيق هذه الرؤية ومن ثم يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما لم يكن الصندوق في الماضي يغفل أهمية هذا الدور الحافز إلا أنه كان يركز على القيام بالمهمة المنوطة به من خلال البرامج والمشروعات الاستثمارية المدعمة بموارد محدودة من المنح[4]. وفي السنوات الأخيرة، وتمشيا مع تطور بيئة التنمية على المستويات القطرية والدولية. أصبح الصندوق يولي المزيد من الاهتمام لأدوار مثل الحوار حول السياسات وبناء الشراكات وإدارة المعرفة والتي يمكنها أن تعزز أثر أنشطة الصندوق. ولذلك يبذل الصندوق جهودا استراتيجية للانضمام إلى الحكومات وشركاء التنمية الآخرين في وضع السياسات المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق التنمية الزراعية والريفية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والمعرفية المحدودة وذلك من خلال التعاون الوثيق وأنشطة الشراكة مع هذه الجهات. واستطاع الصندوق أن يسهم في الحوار الدولي حول عدد مختار من قضايا التنمية (مثل تمويل القروض الصغيرة وتطوير المؤسسات الريفية؛ الخ) وعمل بشكل متزايد على أن يصاحب أنشطته الاستثمارية اتخاذ إجراءات حافزة على المستوى القطري. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإن الحضور الميداني المعزز سيمكن الصندوق من القيام بدور حافز أكثر فعالية فضلا عن تدعيم أثر أنشطته.

---

[1] أنظر الوثيقة، REPL VI/3/R.6 تعزيز الحضور الميداني للصندوق، الذيل الثاني، لبيان شرح وتحليل وسائل "الحضور الميداني البديل".

[2] الوثيقة EB 2002/77/R.9/Rev.1.

[3] الوثيقة EB 2003/79/R.3 "الحضور الميداني للصندوق والقدرات القطرية"، الذيل: ودراسات الحالة – الموجز.

[4] بلغت حتى الآن 7.5% من مجموع برنامج الصندوق الإقراضي ومن المقرر زيادة النسبة إلى 10 في المائة.

5 - ويهدف النهج الاستراتيجي للصندوق فيما يتعلق بتعزيز حضوره الميداني أيضا إلى دعم رؤيته وإطاره الاستراتيجي[5] من خلال:

- تدعيم أثر أنشطته على الأحوال الاجتماعية الاقتصادية للمجموعة المستهدفة؛
- بناء القدرات المحلية.

من شأن تعزيز الحضور الميداني أن يساعد الصندوق على تحقيق أهدافه من خلال تعزيز ودمج أربعة أبعاد مترابطة لعملياته وهي **تنفيذ المشروعات، والحوار حول السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعرفة.** وسوف يسمح الحضور الميداني الأكثر استدامة للصندوق أن يزيد من فعالية التدابير القائمة التي تتراوح بين الإشراف على المشروعات وعقد حلقات العمل ودعم البحوث والمنظمات غير الحكومية، الخ ومساعدتها على تحقيق نجاح أكبر لمصلحة فقراء الريف. ومن العناصر الحاسمة في هذا الصدد زيادة قدرة الصندوق على استيعاب الدروس المستفادة من فقراء الريف على مستوى تنفيذ المشروعات ودمج هذه المفاهيم في الحوار حول السياسات وبناء الشراكات ثم، في النهاية، في إدارة المعرفة.

6 - يمكن لتحسين **تنفيذ المشروعات** أن يؤدي مباشرة إلى تحقيق أثر أقوى على المجموعة المستهدفة وأن يسهم في خفض مستوى الفقر. وتبين التجربة السابقة (أنظر الفقرة 2) أن الأنماط المختلفة من الحضور الميداني يمكن أن تيسر كثيرا من عمليات التنفيذ وأن تعزز نتائج وآثار استثمارات الصندوق. أما **الحوار حول السياسات** فيمثل البعد الذي يتيح للصندوق إمكانية القيام بدور حافز هام من خلال التأثير على القرارات الخاصة بالسياسات لمصلحة فقراء الريف. غير أن هذه العملية طويلة وتحتاج إلى تفاعل منتظم مع الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين بجانب المتابعة المستمرة. ويتعلق **بناء الشراكات** بعلاقات الصندوق مع جميع أصحاب الشأن على المستوى القطري ويشمل ذلك، إلى جانب المجموعة المستهدفة والحكومة المعنية، وكالات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، الخ. وعندما تكون الموارد محدودة يجب الاستفادة من الجوانب المكملة والمتناغمة بين الجهات المانحة. ويمكن للتدخلات المنسقة أن تؤدي إلى تحسين استخدام الموارد ومن ثم، يمكن للمشاركة النشطة من جانب الصندوق مع الشركاء الآخرين على المستوى القطري أن تساعد في زيادة الدعم المقدم من أجل تحسين أحوال سكان الريف الفقراء. أما البعد الخاص **بإدارة المعرفة** فيدعم الأبعاد الثلاثة الأخرى وأثرها في تحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية، أي أن العلاج الجذري للفقر ليس هو المال وإنما المعرفة"[6]. وفي حين أن تدفق المعرفة من وإلى الصندوق وأصحاب الشأن في بلد ما (فقراء الريف والهيئات الحكومية وغير الحكومية والوكالات المانحة، الخ)، يمكن أن يسهم في فعالية أنشطة التنمية، فإن هذه العملية تحتاج أيضا إلى الرعاية من خلال الحضور القطري للصندوق بشكل أكثر استمرارا واستراتيجية من ذي قبل.

7 - **النهج والأولويات.** يتيح البرنامج التجريبي للحضور الميداني الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات الفرصة لتكملة وسائل الحضور الميداني البديل التي اختبرت في عدد من البلدان وأثبتت قيمتها، وبذلك سيتم الحفاظ على هذه الوسائل

[5] الوثيقة EB 2001/74/R.36 .

[6] سير وليام آرثر لويس.

وتكرارها بغرض تيسير ودعم تنفيذ المشروع. وبالتوازي مع ذلك سوف تستخدم مبادرات برنامج الحضور الميداني لتعزيز الدور الحافز للصندوق ومن ثم سوف تستهدف، على سبيل الأولوية، تطوير وتجربة وسائل جديدة للحوار حول السياسات وبناء الشراكات وإدارة المعرفة. غير أن تحديد واختبار الطرق الجديدة والابتكارية لدعم تنفيذ المشروعات لن يكون أمرا مستبعدا من البرنامج.

8 – لما كان البرنامج التجريبي للحضور الميداني محددا زمنيا ومحدودا جغرافيا فيجب أن يكون واضح التركيز وأن يتضمن طائفة من المبادرات التي تمكنه من اختبار الأساليب المختلفة والاستجابة للاحتياجات المتنوعة. ولذلك يتعين أن يقوم على أساس مجموعة محددة جيدا من المعايير التي يستند إليها اختيار البلدان/ الأقاليم (الأقاليم الفرعية) والوسائل المستخدمة. وتحدد الأقسام الفرعية التالية وتناقش مثل هذه المعايير الاستراتيجية.

ألف – المبادئ التوجيهية والمعايير المستخدمة في اختيار البلدان/الأقاليم (الأقاليم الفرعية) للاستفادة من المبادرات التجريبية للحضور الميداني

9 – لدى الشروع في تنفيذ البرنامج التجريبي للحضور الميداني في عدد محدد من الدول الأعضاء سوف يسترشد الصندوق بالمهمة المنوطة به وسياسات الإقراض ومعاييره[7]، وباحتياجات فقراء الريف، وبالاعتبارات العملية للجدوى والعدالة في التوزيع الجغرافي. وعلى هذا الأساس سوف يتعين أن تنطبق المعايير التالية على البلدان المختارة للمشاركة في البرنامج:

- ارتفاع مستوى الفقر، لاسيما في المناطق الريفية؛
- وجود بيئة مواتية بقدر كاف على مستوى الحكومة وشركاء التنمية الآخرين؛
- وجود حاجة محددة لتعزيز البيئة السياساتية والمؤسسية لمصلحة المجموعة المستهدفة؛
- وجود توقعات كافية بشأن حجم حافظة الصندوق؛
- وجود توزيع إقليمي كاف.

10 – **مستوى الفقر.** وفقا للمهمة المنوطة بالصندوق حسبما وردت باتفاقية إنشائه[8] وتفسيرها الأكثر تفصيلا في سياسات الإقراض ومعاييره[9]، فإن الصندوق يهدف إلى تحسين الأحوال **المعيشية للفقراء في البلدان النامية.** وهكذا، نعتبر جميع البلدان التي يرتفع فيها مستوى الفقر مؤهلة من حيث المبدأ لإدراجها في البرنامج.

11 – **البيئة المواتية.** *"إن تحقيق هذه الأهداف المترابطة للصندوق – وهي زيادة إنتاج الأغذية، والحد من الفقر في الريف، وتحسين التغذية في البلدان النامية – لا يمكن أن يتم ما لم تكن هذه البلدان نفسها على استعداد لوضع وتنفيذ*

[7] سياسات الإقراض ومعاييره، الصندوق، 1978 المعدلة في 1994، و1995، و1996،.و1997 و1998.

[8] اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 1976، المعدلة في 1986، و1995، و1997.

[9] سياسات الإقراض ومعاييره، الفصل الأول.

استراتيجية للتنمية موجهة نحو تحقيق تلك الأهداف. وسوف يكون الصندوق على استعداد للمساهمة في تطوير إستراتيجيات التنمية التي تستهدف تحقيق مصالح الفقراء من سكان الريف عن طريق توفير الموارد المالية لمشروعات وبرامج التنمية المحددة، وعن طريق تقديم المساعدات للحكومات المهتمة بتحديد وتنفيذ هذه السياسات وبإجراء التغييرات المؤسسية التي يكون من شأنها المساعدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأشمل للتنمية الريفية[10]. وهكذا، فإن التزام الحكومة بتحديد وتطبيق السياسات الزراعية والريفية التي تأخذ في اعتبارها القيود والفرص المحددة التي تواجه السكان الفقراء هو شرط لا غنى عنه لوجود البيئة المواتية لنجاح الحوار حول السياسات. ويعتمد الصندوق في العمل "في إطار الأولويات والاستراتيجيات الوطنية" (أنظر الحاشية 8) على التزام الدول الأعضاء بالحد من الفقر الريفي. وسيغطي الصندوق، في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني، الأولوية للبلدان التي تثبت حكوماتها التزامها بوضع مكافحة الفقر الريفي على رأس جدول أعمال سياساتها.

12 - الجانب الثاني للبيئة المواتية يتعلق باستعداد شركاء التنمية الآخرين (الوكالات الإنمائية الثنائية/متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية) للتعاون مع الصندوق لمصلحة فقراء الريف. ويعتبر بناء الشراكات والائتلافات على مستوى السياسات والمشروعات أداة مهمة لتعميق أثر جهود التنمية واستثماراتها. وقد أبدى مجتمع الجهات المانحة، في العديد من البلدان التي يمارس فيها الصندوق نشاطه، اهتماما بإقامة علاقات أوثق وأكثر استدامة مع الصندوق، وهي حقيقة أخذتها أغلبية دراسات الحالة في الاعتبار (أنظر الحاشية 3). وقد يكون من المتوقع، في مثل هذه البلدان، أن يجد البرنامج التجريبي للحضور الميداني تربة خصبة للتعاون الناجح، ولذلك ينبغي تنفيذ هذا البرنامج فيها على أساس الأولوية. ويتيح الاتجاه المتنامي لمجتمع الجهات المانحة نحو تطبيق والعمل من خلال وثائق الحد من الفقر وغيرها من الفرص الاستراتيجية والنهج القطاعية الشاملة فرصا إضافية لمثل هذا التعاون.

13 - **الحاجة إلى تعزيز البيئة السياساتية والمؤسسية**. تعتبر سياسات التنمية الزراعية والريفية في العديد من البلدان سياسات موجهة لتحقيق النواتج في المقام الأول والأخير مع عدم إيلاء اعتبار يذكر للأوضاع المحددة لصغار المنتجين والمزارعين المعدمين ونساء الريف والفقراء بشكل عام. والواقع أن هناك بعض وثائق استراتيجية الحد من الفقر أغفلت الجانب الريفي من الفقر في البلدان التي شملتها هذه الوثائق. ويعزى ذلك أساسا إلى أن فقراء الريف نادرا ما تكون لديهم الإمكانات والمؤسسات التي تمكنهم من المشاركة والإسهام في المناقشات المتعلقة بالسياسات التي تخصهم. كما أن غياب جهة مانحة مثل الصندوق، وهو وكالة متخصصة في الحد من الفقر الريفي، في أغلب الحالات عن هذه العملية يسهم أيضا في هذه الثغرة القائمة في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، ولذلك سوف يسعى الصندوق أيضا، بجانب الأنشطة التي ينفذها في العديد من مشروعاته والتي تهدف إلى تعزيز إمكانات ومؤسسات المجموعات المستهدفة، إلى تلبية الحاجة إلى التدخل المباشر في المناقشات الخاصة بالسياسات الوطنية سواء مع الحكومات أو مع شركاء التنمية الآخرين ثم، البدء في تنفيذ برنامج الحضور الميداني إذا أمكن ذلك. وهذا من شأنه أيضا أن يسهل أيضا الدعوة إلى اتخاذ قرارات بشأن الموازنة بهدف رصد اعتمادات كافية من أجل التنمية الريفية والحد من الفقر في خطط الإنفاق متوسطة الأجل والميزانيات السنوية القطرية.

[10] المرجع السابق 5/1.

14 - **وجود توقعات كافية بشأن حجم الحافظة.** في أكتوبر/تشرين الأول 2003، لم تكن توجد مشروعات جارية في 22 من البلدان المقترضة من الصندوق البالغ عددها 114 بلدا، وكان يوجد مشروع واحد جار في كل من 30 بلدا ومشروعان في كل من 23 بلدا وثلاثة مشروعات في كل من 18 بلدا وأربعة مشروعات في كل من 21 بلدا. غير أنه يجب النظر إلى هذه الأرقام في ضوء الأوضاع القطرية العامة واستراتيجية الصندوق القطرية متوسطة الأجل وعدد المشروعات المقترحة. وفي الحالات التي يبدو فيها الوضع السياسي الاقتصادي الداخلي مستقرا بالقدر الكافي تشير التوقعات متوسطة الأجل إلى الحفاظ على أو زيادة الحافظة الجارية بمشروعين أو أكثر فيمكن، في هذه الحالة، إدراج القطر المعني في برنامج الحضور الميداني. ومن جهة أخرى فإن البلد الذي يوجد فيه مشروع جار واحد أو اثنان، أو لا توجد فيه مشروعات جارية ولكنه اجتاز وضعا متأزما، مثل الحرب الأهلية الطويلة، وأخذ يعود إلى حالة الاستقرار، قد يؤهل لإدراجه في برنامج الحضور الميداني، وغالبا ما تكون مثل هذه البلدان في حاجة ماسة لحضور ميداني دائم من أجل دعم تطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج الجديدة المتعلقة بفقراء الريف والقطاع الزراعي والأمن الغذائي للسكان. ولذلك فإن المعيار الخاص "بحجم الحافظة" قد لا ينطبق على العدد المطلق من المشروعات في كل بلد وإنما يعتمد تفسيره على السياق العام المذكور آنفا وعلى التوقعات متوسطة الأجل وكذلك على ما إذا كان الهدف من مبادرة برنامج الحضور الميداني هو خدمة بلد واحد أو أكثر من بلد .

15 - **التوزيع الإقليمي الملائم.** يوجد للصندوق حاليا أنشطة جارية أو مقررة في أكثر من مائة من الدول النامية الأعضاء موزعة على الأقاليم الجغرافية الخمسة وهي غرب ووسط أفريقيا، وشرق وجنوبي أفريقيا، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ويتعين تنفيذ برنامج الحضور الميداني في جميع الأقاليم الخمسة حتى يمكن أن يشمل طائفة واسعة من الحالات، سواء من حيث تغطية الاحتياجات أو من حيث استخدام وسائل الحضور الميداني. وهذا النهج الإقليمي الشامل سوف يثري الدروس المستفادة من البرنامج التجريبي للحضور الميداني ويجعل من الممكن صياغة مبادئ توجيهية وتوجهات يمكن تطبيقها مستقبلا في ظل الأحوال الجغرافية والاقتصادية الاجتماعية والسياسية المختلفة.

باء – المبادئ التوجيهية والمعايير المستخدمة في اختيار وسائل الحضور الميداني

16 - إن التجربة المستفادة من تجربة وسائل الحضور الميداني البديل في السنوات القليلة الماضية (وقد سجل معظمها في دراسات الحالة التي عرضت على الدورة التاسعة والسبعين للمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003) والدروس المستفادة من ملاحظة ممارسات الحضور الميداني لوكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، تزود الصندوق بقائمة طويلة من الوسائل التي يمكن استخدامها في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني. وستكون الوسائل المختارة أداة تدعم رؤية الصندوق في "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر" ومراعاة وجهات نظر الحكومات وشركاء التنمية الآخرين، وتناسب الحدود المالية والزمنية للبرنامج التجريبي. وسوف تختار الوسائل بما يتفق وأقصى قدر ممكن من المعايير التالية التي تمكنها من:

- الاستجابة للاحتياجات والأحوال المحلية المحددة؛
- مراعاة السياسات الحكومية والأهداف المؤسسية للصندوق[11]؛

[11] الوثيقة EB 2001/74/R.36.

- تدعيم المؤسسات والإمكانات المحلية والاعتماد عليها إلى أقصى درجة ممكنه؛
- توفير ما يلزم لتفويض سلطات كافية ميدانيا؛
- الاتسام بفعالية التكاليف والالتزام بالحدود الزمنية (حتى ثلاث سنوات في البداية) والاستدامة؛
- إدارج حلول إبتكارية الابتكارية؛
- التوجه للتعاون مع هياكل الأمم المتحدة القائمة، مثل المؤسسات المالية الدولية وغيرها؛
- مراعاة إعلان روما لعام 2003 المعني بالتنسيق.

17 – **الأحوال والاحتياجات المحلية.** يبين عدم اعتماد الصندوق لمسودة نهج ترمي إلى تعزيز حضوره الميداني أنه يهدف إلى الاستجابة، بأقصى قدر ممكن، للاحتياجات والأحوال المحلية المحددة في بلد ما أو إقليم (إقليم فرعي) بعينه. ولذلك فسواء اختار الصندوق وسائل مختبره و/أو وضع وسائل جديدة فيجب في كل حالة العناية بمطابقة الأحوال والوسائل المحلية لاختيار المناسب منها، أي الاستجابة لمتطلبات بناء القدرات أو الاستفادة من الموارد البشرية المحلية المتخصصة واختيار، من بين الوسائل المتاحة، الوسائل المتوقع لها أن تحقق أكبر أثر على الحد من الفقر الريفي.

18 – **السياسات الحكومية والأهداف المؤسسية للصندوق.** كما سلفت الإشارة في الفقرة 11، فإن الصندوق يمارس عمله "في إطار الأولويات والإستراتيجيات الوطنية". وغني عن البيان أن الصندوق لن يقترح ترسيخ حضوره في الميدان بأسلوب يتعارض مع هذا الإطار. وعلى نفس المنوال سيصمم البرنامج التجريبي للحضور الميداني بغرض دعم أهداف الصندوق المؤسسية على النحو المحدد في سياسة الإقراض ومعاييره والإطار الاستراتيجي للفترة 2002–2006.[12]

19 – **تدعيم المؤسسات والإمكانات المحلية.** الذي لا يشكل مجرد معيار للاختيار، وإنما هو هدف في حد ذاته للبرنامج التجريبي وفقا لرؤية الصندوق ونهجه الاستراتيجي في مجال الحد من الفقر. وعملا على دعم واستكمال أنشطة المشروعات الداخلية الموجهة إلى تعزيز إمكانات ومؤسسات فقراء الريف حتى يمكنهم الاشتراك بشكل فعال في تطوير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية (الفقرة 11)، ينبغي للبرنامج التجريبي للحضور الميداني أن يوفر الفرص للمواطنين حتى يمكنهم التعلم وتنمية قدراتهم المهنية مثل توفير بدائل كبار الفنيين من خلال تنظيم حلقات العمل الوطنية ، الخ، وتوفيرها للمؤسسات المحلية حتى يمكنها المشاركة في رسم السياسات مثل العمل كمنتدى/مضيف لحلقات المناقشات حول السياسات المتعلقة بالفقر.

20 – **تفويض السلطات.** باستثناء مدير الحافظة القطرية الموفد للخارج والمقيم في بيرو، فإن الموظفين الذين يمثلون الحضور الميداني حاليا يقومون بمهام تسهيلية فقط لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات. وهؤلاء الأشخاص ليسوا مفوضين بسلطة تمثيل الصندوق كمؤسسة وتقديم المشورة المستقلة في مجال السياسات أو اتخاذ القرارات باسم الصندوق. وحتى الآن لا يمكن لأحد أن يقوم بهذا العمل إلا موظفو الصندوق وكذلك المؤسسات المتعاونة والخبراء الاستشاريون ولكن في حدود مهامهم واختصاصاتهم. وحتى يمكن لوسائل الحضور الميداني أن تكون فعالة في

[12] المرجع السابق.

المجالات المتعلقة الحوار حول السياسات وعلاقات الشراكة يجب إعطاء هذه الوسائل درجة معينة من السلطات في حدود مهمة الصندوق ونظامه الأساسي ونهجه مع توفير نظام مناسب للاتصال والإبلاغ والمساءلة.

21 - **فعالية التكاليف**. من الضروري المضي في تخصيص أقصى قدر من موارد الصندوق المحدودة من أجل القروض والمنح التي تعود بالفائدة المباشرة على المجموعة التي يستهدفها، أي فقراء الريف. ومن نفس المنطلق يجب أن ينظر إلى الحضور الميداني للصندوق على أنه وسيلة تعزز أثر ما يقدمه من قروض ومنح، ومن ثم يجب تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المهمة. وهكذا يتعين تقدير تكاليف كل وسيلة من وسائل الحضور الميداني في ضوء النتائج المتوقعة من حيث الأثر القصير ومتوسط المدى على الحد من الفقر الريفي. وبينما تبين أنه من الصعب تقدير الفوائد التي يحققها الحضور الميداني من حيث التكلفة فيمكن تقييم النتائج على أساس عدد من المؤشرات التي يتعين تحديدها لكل مبادرة من مبادرات البرنامج التجريبي للحضور الميداني (الفقرة 38).

22 - **الحدود الزمنية**. وفقا لتوصيات المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين (أنظر الفقرة 1)، من المقرر تنفيذ البرنامج التجريبي للحضور الميداني على مدى ثلاث سنوات. ولذلك ستكون فترة تنفيذ أي وسيلة منه لا تزيد على 36 شهرا. وهكذا لن تدرج أي مبادرات في البرنامج إلا إذا كانت هناك احتمالات معقولة لبلوغ النتائج الملموسة والمنشودة في غضون فترة التنفيذ المتاحة بجانب وجود احتمالات معقولة في الاستمرار وتحقيق أثر قوي.

23 - **الاستدامة**. كما هو الحال بالنسبة للمبادرات الاستثمارية، يتعين أيضا على الصندوق أن ينظر إلى مبادرات الحضور الميداني في ضوء قابليتها للاستمرار والتكرار. وسوف يحكم على البرنامج التجريبي من هذا المنظور. ولذلك ستعطى الأولوية للوسائل التي يمكن أن تظل صالحة للاستخدام بعد انقضاء الفترة التجريبية ومن ثم ضمان تحقيق أثر طويل الأجل على التنمية الريفية والحد من الفقر. وغني عن البيان أن هذا المعيار يرتبط مباشرة بتعزيز الإمكانات والمؤسسات المحلية كما يرتبط بفعالية التكاليف.

24 - **الحلول الابتكارية**. اتخذ الصندوق قرارا واضحا بعدم السير في الطريق التقليدي بإقامة تمثيل قطري يتولى المهام الدبلوماسية ويحتاج إلى مخصصات مالية كبيرة. فقد اكتسب الصندوق بالفعل تجربة في مجال استخدام الأدوات المبتكرة مثل شبكات السياسات الإقليمية (دون الإقليمية) والمشاركة في القوى العاملة والمرافق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومن المتوقع أن تقترح حلول ابتكارية أخرى في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني.

25 - **العمل مع هياكل الأمم المتحدة القائمة**. في عام 2001 استهلت الجماعة الإنمائية للأمم المتحدة برنامجا تجريبيا "لتحسين تنفيذ وتنسيق الخدمات المشتركة على المستوى القطري"[13]. وخلص تقييم البرنامج في منتصف عام 2003 إلى أن تنفيذ الخدمات المشتركة على المستوى القطري ليس فقط عملا شاقا، وإنما يستغرق أيضا وقتا طويلا ويحتاج إلى استثمار موارد كبيرة لبناء المؤسسات وتنفيذ العمليات اللازمة للتعاون بين الوكالات. وبسبب غياب البيانات الأساسية والتكاليفية للخدمات المشتركة عجز التقييم عن تحديد ما إذا كانت هناك أي فوائد ملموسة، رغم أن معظم البلدان شعر بوجود وفر في التكاليف أو تحسن في فعالية تكاليف تقديم الخدمات. والفوائد الرئيسية لبرنامج الخدمات المشتركة حسبما حددت في المرحلة التجريبية، هي تحسين التعاون بين الوكالات، وتعميق الشفافية والثقة، وتعزيز المشاركة

[13] الجماعة الإنمائية للأمم المتحدة. تقييم البرنامج التجريبي للخدمات المشتركة، مشروع للمناقشة، أغسطس/آب 2003,

والقيادة والتركيز، وتحسين الخدمات المشتركة، ورفع أولويتها، وتحديث إدارة الخدمات، والتناسق في الخدمات بين البلدان، وتعميق الوعي والفهم والمساءلة عن الأداء. فضلا عن ذلك فإن أدوار ومهام هياكل الأمم المتحدة المحددة في قطر ما يمكن أن توجه عملية اختيار وسائل الحضور الميداني للصندوق بما يتجاوز مفهوم الخدمات المشتركة أو وجود مقر ميداني. وهكذا يمكن للصندوق أن يعتمد على المنسق المقيم للأمم المتحدة كممثل لمصالح الوكالات المتخصصة التي ليس لها تمثيل رسمي في البلد المعني. وعلى نفس المنوال فإن المشاركة في المقار، مثل مقار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو برنامج الأغذية العالمي أو منظمة الأغذية والزراعة تيسر، علاوة على الوفر في التكاليف، اقتسام المعرفة والتنسيق بين الجهات المانحة وأنشطة بناء الشراكات. ولذلك، فإن النتائج غير الحاسمة تماما التي أسفرت عنها الخدمات المشتركة ينبغي ألا تثبط أهمية الصندوق وتجعله يعزف عن حشد الموارد مع وكالات الأمم المتحدة (وغيرها) الموجودة بالفعل في البلدان المختارة. وعلى أية حال، فإن مثل هذا التعاون سيعتبر معيارا مواتيا في اختيار وسائل الحضور الميداني. وبالمثل سيبذل كل جهد ممكن للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية الآخرين بغرض التوصل إلى أفضل ترتيب ممكن في كل البلدان المعنية.

26 – **إعلان روما لعام 2003[14] المعني بالتنسيق.** الرسالة الرئيسية التي تضمنها هذا الإعلان هي أن المعونة بالمنح أصبحت رغم كل ما فيها من حسن نوايا، تفرض أعباء على الجهات المتلقية للمعونة من حيث تكاليف المعاملات. ويمكن للجهات المانحة أن تخفف من هذه المشكلة بتحسين تنسيق جهودها وتحقيق التناغم بين المتطلبات المتعددة (ومن ثم تقليلها) ومساعدة البلدان المشاركة على تولي عمليات التنمية بنفسها. وينبغي أن يتم ذلك من خلال اتباع "نهج قطري يركز على الملكية القطرية للأنشطة وقيادة الحكومة لها، بما في ذلك بناء القدرات والتسليم بتنوع إجراءات تقديم المعونة (المشروعات والنهج القطاعية ودعم الميزنيات أو ميزان المدفوعات) وإشراك المجتمع المدني فيها، بما في ذلك القطاع الخاص"[15]. ويمكن للجهود التي تبذل لتحقيق التناغم بين أنشطة الصندوق وغيره من الجهات المانحة أن تيسر وتعزز الحضور الميداني للصندوق في بلد ما. ولذلك فإن مسألة التناغم تعتبر معيارا مهما في تصميم مبادرات البرنامج التجريبي للحضور الميداني.

جيم – الخلاصة

27 – وضعت المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة باختيار البلدان والوسائل المستخدمة في البرنامج التجريبي للحضور الميداني بالتشاور بين الصندوق والدول الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين، وتقوم على أساس الدروس المستفادة للعديد من أصحاب الشأن في ظل أحوال جغرافية واقتصادية وسياسية مختلفة، وقد تمت مواءمتها مع المهمة المنوطة بالصندوق ونهجه المتميز بهدف توفير أساس مفاهيمي سليم **لتصميم** البرنامج التجريبي الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات. ويبين القسم التالي برنامج **التنفيذ** المقترح.

[14] تم توقيعه في إطار المنتدى رفيع المستوى المعني بالتناغم المعقود في روما في فبراير/شباط 2003 وحضره رؤساء مؤسسات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف وممثلو صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف والبلدان المشاركة.

[15] المرجع السابق في الفقرة 3.

ثالثا – برنامج التنفيذ المقترح

ألف – العملية والخطة الزمنية

28 – البرنامج التجريبي للحضور الميداني هو عملية مدتها ثلاث سنوات تهدف إلى دعم الجهود التي يبذلها الصندوق لزيادة الأثر المباشر وغير المباشر لأنشطته. وسيقوم تنفيذ البرنامج على أساس المجموعة الاستراتيجية من المعايير الوارد شرحها آنفا (القسم الثاني) ويتمشى مع الطبيعة التجريبية للبرنامج. كما سيكون موجها لتلبية الاحتياجات ومتوائما مع ما يظهر من متطلبات مستجدة. وبالإضافة إلى ما تستهدفه المبادرات التجريبية الخمس عشرة في تحقيق نتائج سريعة من حيث تحسين العمليات وتعزيز الإجراءات الحافزة فإنها سوف تستخدم أيضا كأدوات للتعلم. ولذلك فإن تنفيذها سيخضع للرقابة الدقيقة بغرض استخلاص الدروس المستفادة التي: (أ) سيتم اقتسامها مع الجهات الأخرى المشتركة في البرنامج التجريبي؛ (ب) ستشكل تقييما نهائيا للبرنامج وتيسر، في حالة اعتماد البرنامج، استهلال مبادرات الحضور الميداني مستقبلا.

29 – فيما يلي الخطوات الرئيسية لتنفيذ البرنامج:

- **الفصل الرابع/2003 – الفصل الرابع/2004: تصميم مبادرات البرنامج التجريبي.** يتطلب وضع اقتراح كامل لتنفيذ مبادرة البرنامج في بلد/إقليم (إقليم فرعي) عملية صياغة تفصيلية، تشمل تقدير الأوضاع (الاحتياجات والفرص) والتشاور مع المعنيين القطريين وتحديد أفضل الوسائل وتقدير تكاليف المبادرة وإعداد وثيقة التصميم (موجز المبادرة). وسوف تستكمل المجموعة الأولى من موجزات المبادرات في عام 2003 وتعرض للإحاطة على الدورة الثمانين للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003. وسيتم إعداد المبادرات الباقية خلال عام 2004 وسيحاط المجلس التنفيذي علما بذلك خلال عام 2004.

- **الفصل الأول/2004 – الفصل الرابع/2004: استهلال مبادرات البرنامج في عدد مختار من البلدان.** بعد الانتهاء من تنفيذ خطوات تصميم المبادرة بنجاح يمكن تنفيذ الأنشطة الاستهلالية (وبخاصة تحديد وتعيين الموظفين وإبرام عقود العمل والشؤون اللوجستية) وسوف يعتبر البرنامج التجريبي للحضور الميداني ساريا بمجرد استهلال إحدى المبادرات على الأقل بنجاح في كل إقليم جغرافي على ألا يتجاوز ذلك نهاية عام 2004.

- **2004 – 2007: تنفيذ مبادرات البرنامج التجريبي**

- **الفصل الرابع/2006: مكتب التقييم والدراسات يبدأ في تقييم البرنامج التجريبي.** الغرض من هذا التقييم المستقل هو تقدير أداء البرنامج في ضوء ما حققه من نتائج وأثره تحقيقا لأهدافه وفقا لما يتبين من تجربة كل مبادرة، وعرض النتائج والتوصيات بشأن برامج الحضور الميداني التي يمكن تنفيذها مستقبلا.

- **سبتمبر/أيلول 2007: مناقشة المجلس التنفيذي للحضور الميداني.** بناء على النتائج والتوصيات التي يخلص إليها التقييم المستقل للبرنامج التجريبي، ستعرض إدارة الصندوق على المجلس التنفيذي وثيقة توجز

رد فعلها تجاه التقييم واقتراحاتها بشأن الإجراءات المقبلة المتعلقة بالحضور الميداني. وعلى هذا الأساس "سيقرر المجلس ما إذا كان سيستمر أو يوسع أو ينهي أو يعدل برنامج الحضور الميداني" (أنظر الفقرة 1)

باء – مواصفات التصميم

30 – بمجرد الموافقة على وسيلة الحضور الميداني في القطر/الإقليم (الإقليم الفرعي) تحدد التفاصيل التالية: الهدف، ونطاق العمل، والاختصاصات، ومؤهلات الفنيين الذين سيتم التعاقد معهم، ونوع العقود، والترتيبات اللوجستية، والميزانية، ومعايير التقييم. وستوضع هذه التفاصيل بالتشاور مع المعنيين القطريين وتعتمد من إدارة الصندوق ويحاط بها المجلس التنفيذي علما. ويتضمن الذيل الأول أمثلة أولية على ذلك.

31 – **أنواع الوسائل.** كما سلف البيان (الفقرة 16) سيقوم اختيار الوسائل على أساس التجربة المستفادة للصندوق وشركائه الإنمائيين وعلى المجموعة الاستراتيجية من المعايير المذكورة في القسم الثاني من الوثيقة. وتمشيا مع الطبيعة التجريبية للبرنامج ستبذل الجهود لاختبار مجموعة مختلفة من الوسائل، ولذلك فإن الخيارات ستتراوح في البداية بين الشبكات وبين موظفي البرنامج والفنيين المعينين بعقود طويلة الأجل والمؤسسات المحلية أو الإقليمية (الإقليمية الفرعية) وغير ذلك من الجهات. غير أن المقصود أيضا أن يستخدم البرنامج التجريبي كوسيلة لتحديد وتطوير نهج جديدة وابتكارية للحضور الميداني. ومن المتوقع أن تظهر أفكار جديدة من النتائج التي يتوصل إليها التقييم المؤسسي لترتيبات الإشراف والاتصالات التي تجري مع الحكومات وشركاء التنمية الآخرين في البلدان المختارة. ومن المفروض أن يؤدي ذلك إلى التوصل إلى تصميمات وحلول ابتكارية لم تعبر عنها الوثيقة الحالية. وستشرح هذه الابتكارات بالتفصيل في موجزات المبادرات ويحاط بها المجلس التنفيذي علما وفقا للإجراء المذكور في الفقرة 29.

32 – **الأهداف المحددة.** في إطار الأهداف والغايات العامة للمبادرات التجريبية للحضور الميداني (الفقرة 4) ستحدد تفاصيل أغراض وأهداف كل مبادرة استجابة للأوضاع والفرص الخاصة بالبلد/الإقليم (الإقليم الفرعي) المعني. وقد تتراوح هذه الأهداف بين تعزيز العمليات التي يقوم بها المجتمع المدني في تمثيل مصالح فقراء الريف وبين تحسين التدفقات المعرفية بين المجموعة المستهدفة وأصحاب الشأن الآخرين في البلد المعني، وإدراج الجوانب المتعلقة بالفقر الريفي في وثائق السياسات القطرية، أو زيادة التعاون والتمويل المشترك بين الجهات المانحة الأخرى، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن أقصى مدة لكل مبادرة تجريبية ستكون 36 شهرا. ولذلك فإن النتائج المتوقعة ستكون قصيرة الأجل (وبذلك يمكن تقييمها بسرعة (أنظر الفقرة 38)) وذلك بالرغم من أنه ستوضع توقعات بالنتائج التي يمكن أن يحققها الحضور الميداني في الأجلين المتوسط والطويل.

33 – **نطاق العمل.** يعتمد تنفيذ أي مبادرة من مبادرات البرنامج التدريبي على أهدافها (الفقرة 32) ومدى شمول، أو عدم شمول، الترتيبات القائمة لبعض مهام هذه المبادرة. وفيما يتعلق بالحوار حول السياسات وإقامة الشراكات فإن المشاركة المنتظمة في الاجتماعات والمحافل المعنية ورفع التقارير إلى المقار الرئيسية والإسهام في إعداد وثائق السياسات وحلقات العمل تعتبر من المهام المعتادة للمبادرات. وسيكون من الضروري إقامة اتصالات مباشرة مع مشروعات الصندوق الجارية في حالة عدم وجود وسائل الاتصالات (مثل مكاتب الاتصال). وستفيد هذه الصلات في

تحديد قضايا المشروعات المتعلقة بالسياسات وتوفير تدفق المعلومات في اتجاهين. كذلك، فإن نطاق العمل سوف يختلف حسبما إذا كانت المبادرة ذات طابع إقليمي (إقليمي فرعي) أو مقتصر على بلد واحد.

34 - **الاختصاصات والمؤهلات.** تعتمد اختصاصات الموظفين المعينين في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني بشكل واضح على نطاق عمل كل مبادرة. وباستثناء اختيار مدير حافظة قطرية موفد إلى الخارج، فإن البرنامج لا يتوقع تعيين موظفين دوليين، بل سيقوم على اختيار وتعيين فنيين وطنيين/إقليميين. وستكون المؤهلات المطلوبة مماثلة لمؤهلات مديري الحوافظ القطرية فيما يتعلق بالخلفية الأكاديمية والخبرة العملية والمتطلبات اللغوية. بالإضافة إلى ذلك سيتم التشديد على القدرة على التعامل بشكل فعال مع ممثلي الجهات المانحة وكبار المسؤولين الحكوميين حتى يمكن للصندوق أن يفوض السلطة اللازمة إلى المستوى الميداني. فإذا توافرت هذه الظروف يمكن القيام بالمهمة المتعلقة بالحوار حول السياسات وبناء الشراكات بشكل فعال.

35 - **أنواع العقود والترتيبات اللوجستية.** ترتبط أنواع العقود الخاصة بالموظفين العاملين في إحدى مبادرات البرنامج التجريبي ارتباطا دقيقا بالترتيبات اللوجستية المتوقعة. فعندما يتفق الصندوق مع وكالة أخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على المشاركة في الخدمات والمرافق المكتبية فإن أفضل الحلول قد تكون هي اتخاذ الترتيبات لتعيين موظفين فنيين محليين من خلال نفس المنظمة. وإذا تعذر ذلك يجوز للصندوق أن يتولى بنفسه إبرام عقود التعيين. ويختلف الوضع أيضا في حالة المبادرات الإقليمية (الإقليمية الفرعية) سواء كانت مستقلة أو مرتبطة بمنظمة إقليمية أو مؤسسة متعاونة. ففي كل حالة يطلب إلى مكتب المستشار القانوني العام أن يبدي رأيه و/أو يساعد في صياغة ترتيبات التعاقد المقترحة.

36 - وفيما يتعلق بالشؤون اللوجستية فقد أثبتت تجربة ترتيبات الحضور الميداني البديل أن الأوضاع تختلف من بلد لآخر وأنه يتعين اختيار أفضل الترتيبات المناسبة لكل منها. وسيتم ذلك بما يتفق والمعايير الواردة في القسم الثاني أعلاه، أي مراعاة فعالية تكاليف هذه الترتيبات، وخيارات العمل مع وكالات أخرى، وأهمية التوصل إلى حلول مبتكرة.

37 - **استقطاعات الميزانية.** تبلغ الموارد التي اعتمدها المجلس التنفيذي من ميزانية الصندوق للبرنامج التجريبي للحضور الميداني 3 ملايين دولار أمريكي لفترة مدتها ثلاث سنوات، بالرغم من أن المبادرات المتوقعة لا تسمح بوجود توقعات نمطية للميزانيات. ولذلك فإن كل اقتراح يشمل ميزانية خاصة تغطي تكاليف الموظفين والشؤون اللوجستية (المرافق المكتبية والاتصالات والسفر داخل القطر/الإقليم الجلسات الإعلامية في مقر الصندوق والمشاركة في حلقات العمل وتكاليف التشغيل المتنوعة). ويقدر متوسط التكاليف التي سيتحملها الصندوق، ولا تشمل المساهمات المتوقعة عينا من الحكومات المضيفة والوكالات المشاركة في القطر، بمبلغ لا يتجاوز 000 80 دولار أمريكي للمبادرة الواحدة في السنة. وفي الحالة المحددة الخاصة بوجود مدير للحافظة القطرية الموفد إلى الخارج، فإن التكاليف غير المباشرة لغيابه عن المقر ستدرج في توقعات الميزانية.

38 – **معايير التقييم**. ستوضع معايير محددة لتقييم كل مبادرة. وستعبر هذه المعايير عن الأهداف ومكان العمل حسب نوع وتغطية الوسيلة ومدة تنفيذها والأهداف التي من المتوقع، بدرجة معقولة، بلوغها (أنظر الفقرة 32). وسوف تتعلق المعايير بالأهداف الرئيسية للبرنامج التجريبي إجمالا على أساس مجموعة من مؤشرات العمليات والنتائج[16].

جيم – تنسيق وإدارة البرنامج التجريبي للحضور الميداني

39 – للتأكد من أنه يمكن استخدام هذا البرنامج التجريبي الذي تبلغ مدة تنفيذه ثلاث سنوات كأداة فعالة لتعزيز الأثر والتعلم، سوف يتم تنسيق البرنامج تحت مسؤولية مساعد رئيس الصندوق، في دائرة إدارة البرامج وفقا للمبادئ التالية:

- تصمم كل مبادرة من مبادرات البرنامج بواسطة الشعبة الإقليمية المعنية بالتشاور مع الوحدة التنظيمية المختصة وتعرض على مساعد رئيس الصندوق/دائرة إدارة البرامج لإقرارها بالتشاور مع الإدارة العليا.
- يعتمد مساعد رئيس الصندوق/دائرة إدارة البرامج خطط العمل والميزانيات السنوية لكل مبادرة طوال المرحلة التجريبية.
- الحفاظ، طوال فترة تنفيذ المبادرة، على خط إبلاغ واضح ومباشر بين الميدان والشعبة الإقليمية.
- توضع ترتيبات محددة للمبادرات المتعلقة بأكثر من قطر و/أو شعبة إقليمية.
- يتولى مدير الحافظة القطرية المعنية مهمة الإشراف المباشر على جميع الموظفين الفنيين المعينين للبرنامج التجريبي وتولي المسؤولية عن الإشراف اليومي على المبادرة.
- يتولى مساعد رئيس الصندوق/دائرة إدارة البرامج المسؤولية عن الرصد والإبلاغ المنتظمين عن تنفيذ البرنامج التجريبي.

وسيواصل الفريق العامل المنبثق عن المجلس التنفيذي المعني بالحضور الميداني والمنشأ في فبراير/شباط 2003 متابعة العملية.

رابعا – التوصية

40 – يوصى بأن يوافق المجلس التنفيذي على المبادئ التوجيهية والمعايير المبينة أعلاه لاختيار البلدان والوسائل اللازمة للبرنامج التجريبي للحضور الميداني البالغ مدته ثلاث سنوات وتفويض الصندوق بتنفيذ البرنامج على هذا الأساس.

[16] الذيل الثاني.

APPENDIX I

ELEMENTS OF FIELD PRESENCE INITIATIVES

A. Examples of Instruments

- Country Policy and Programme Coordinator (locally recruited)
- Regional Field Support Manager (recruited from the region concerned)
- Locally staffed Field Liaison Office at the country level
- Sub-regional (Liaison) Office (locally staffed)
- Local Resource Persons/Groups
- (Sub-)Regional Networks
- Out-posted CPM
- Expanded CPM missions
- Full or part-time facilitators

B. Example of the Objectives of an FPPP Initiative

- To enhance the quality and effectiveness of national and international efforts to reduce rural poverty through ensuring that the interests of the rural poor are better reflected and responded to in focused and coordinated policy development, institutional change, and material investment.

- Beyond "mainstreaming" IFAD's perspectives and experience, seek to strengthen civil society processes for representing the interests of the rural poor, including mobilization of support through IFAD loans and grants.

- To enhance the quality of IFAD's own input into these processes by better capturing of knowledge on key issues and options from IFAD-supported and other programmes under implementation in areas of strategic concern to IFAD.

C. Typical Activities to be Undertaken by an FPPP Professional in a Given Country

- Represent IFAD in key national planning and donor coordination activities related to national rural development strategy and investment programming.

- Represent IFAD during the national programme planning exercises of key United Nations agencies.

- Coordinate with and support civil-society processes for representing the interests of the poor in the rural sector.

- Act as IFAD focal point for IFAD-supported projects relative to key policy and institutional issues to be pursued by IFAD in its dialogue with governments.

- Act as facilitator in flows of information among development programmes with regard to key issues and lessons learned from implementation in areas of major strategic concern to IFAD.

D. Example of the Functions of an FPPP Initiative with a (Sub-)Regional Mandate

- Assist the CPM(s) in ensuring that greater synergies are created at the country level among IFAD projects in selected areas such as, for example, microfinance, microenterprise development, monitoring and evaluation, and development of communications strategies on project accomplishments and rural poverty in general.

- Represent IFAD in all multi-donor coordination meetings such as those linked to PRSPs, United Nations Development Assistance Framework/United Nations Convention to Combat Desertification monitoring, and national-level food security working groups .

- Participate in supervision missions of projects directly supervised by IFAD, attend project steering committee meetings, and participate in development of annual workplans and budgets in the countries covered, as appropriate.

- Assist the IFAD Regional Economist in monitoring the progress of regional programmes.

APPENDIX II

EVALUATION INDICATORS

A final set of indicators for each initiative will be selected from the following list, adapted to the specificities of the case and include, if appropriate, additional criteria.

A. Policy Dialogue

Process Indicators

- Number of policy fora that IFAD representative participated in and contributed to.
- Number of written/oral presentations to such fora within one year.
- Number of partnerships and linkages established/institutionalized at the policy level.

Outcome Indicators

- Increased overall knowledge about IFAD at the country/regional level.
- Visible progress in reducing perceived policy and institutional obstacles for rural poverty reduction.
- Increased attention given to addressing rural poverty issues in country-level/regional-level policy documents (e.g. PRSPs and other policy documents).
- Increased emphasis on rural poverty programmes in resources allocated to the agricultural sector in government budget.
- Increased institutional orientation to rural poverty reduction.

B. Partnership Building

Process Indicators

- Number of meetings held with national government institutions on issues related to IFAD's programme.
- Number of meetings held with NGOs, community-based organizations and civil-society organizations.
- Number of meetings held with donors.
- Relevance of meetings' outcomes (based on documents available) to IFAD's concerns and rural poverty issues.

Outcome Indicators

- Enhance alignment of IFAD programme with national mechanisms and objectives in relation to rural poverty reduction.
- Enhanced coordination with civil society.
- Enhanced cooperation and coordination with donors in rural poverty reduction programmes.
- More opportunities for cofinancing.

C. Knowledge Management

Process Indicators

- Regular substantive reporting to IFAD headquarters (number of reports).
- Participation in relevant country-level thematic groups and communities of practice (cops) (number of groups and cops).
- Regular knowledge sharing with in-country stakeholders, in particular IFAD projects (number of written/oral contacts).
- Briefing of visiting missions (number of meetings).

Outcome Indicators

- Improved IFAD headquarter knowledge base related to country/region.
- CPM's capacity for monitoring/participating in-country policy dialogue improved.
- Lesson sharing with and among projects enhanced.
- More replication and scaling-up of successful IFAD innovative approaches to rural poverty reduction.

D. Project Implementation

The criteria for assessing progress in this area will be aligned with the regular reporting processes already existing in IFAD (project status reporting) and include, for example, the following indicators:

- quality of accounts
- quality of audit
- timeliness of audit
- availability of counterpart funds
- overall disbursement by projects
- compliance with loan agreement
- compliance with procurement procedures
- preparation of progress reports
- preparation of monitoring reports.